البحوث والدراسات

العوامل المؤثرة في تطور النظام السياسي في الكويت (١٩٦٢-١٩٩٢)

د. فيصل مخيط أبوصليب

ملخص:

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة – الداخلية والخارجية – في تطور النظام السياسي في الكويت خلال الفترة من وضع الدستور في عام ١٩٦٢ حتى عودة مجلس الأمة في عام ١٩٩٢ بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي. كما تسعى الدراسة إلى تحليل علاقة التفاعل بين المتغيرات الداخلية والخارجية في تطور النظام السياسي في الكويت. وتهدف الدراسة أيضاً إلى تحليل أثر العوامل الداخلية في كيفية تطور النظام السياسي في الكويت. ومن ناحية أخرى، تحاول الدراسة ربط عملية التطور السياسي في الكويت بتأثير المتغيرات الخارجية في المنطقة.

منهجية الدراسة: تعتمد هذه الدراسة بشكل رئيس على منهج تحليل النظم. ومن رواد هذا المنهج ديفيد إيستون الذي يرى أن عناصر التحليل الرئيسية هي: (المدخلات)، وهي العوامل والمتغيرات سواء الداخلية أو الخارجية، التي تؤثر في النظام السياسي، و(عملية التحويل)، وهي الاستجابة والتفاعل مع هذه العوامل والمتغيرات، و(المخرجات) وهي قرارات النظام السياسي التي تستجيب لهذه المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية. وتستخدم الدراسة منهج تحليل النظم في رصد وتحليل تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية في تطور النظام السياسي في الكويت. كما تستخدم الدراسة المنهج التاريخي الذي يركز على استعراض الأحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة والتي كان لها تأثير في عملية التطور السياسي في الكويت خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. وأهم هذه الأحداث كانت هي الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٦٧، والثورة الإيرانية في

– تم تسلم البحث في ٢٠١٨/١/٣٠، عُدِّل في ٢٠١٨/٥/٨، أجيز للنشر في ٢٠١٨/٥/٢٢.

عام ١٩٧٩، والحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨)، والغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠.

نتائج الدراسة: وتوصلت الدراسة إلى أن تطور النظام السياسي في دولة صغيرة مثل الكويت كان نتاجاً لجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية على المستوى الإقليمي والدولي. أهمها الحرب العربية الإسرائيلية أو "النكسة" في عام ١٩٦٧، وشبهة تزوير الانتخابات في الكويت في عام ١٩٦٧، وحل مجلس الأمة في عام ١٩٧٦، والثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، والحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨)، وحل مجلس الأمة في عام ١٩٨٦، والغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠. كما وجدت الدراسة أن عامل الشخصية لدى الحكام في الكويت له تأثيره الواضح في عملية التطور السياسي فيها؛ حيث أوضحت الدراسة أن وفاة الشيخ عبدالله السالم في عام ١٩٦٥ انعكس بشكل سلبي على العملية الديموقراطية في الكويت. وظهرت الأزمات السياسية المتكررة (تزوير الانتخابات في ١٩٦٧، والحل غير الدستوري لمجلس الأمة في عامي ١٩٧٦، و١٩٨٦) في الفترة التي أعقبت وفاة الأمير الشيخ عبدالله السالم.

المصطلحات العلمية: الكويت، النظام السياسي، التطور السياسي.

مقدمة:

يعتبر النظام السياسي في الكويت من أكثر النظم السياسية انفتاحاً في منطقة الخليج والجزيرة العربية؛ حيث تعود الجذور التاريخية للمشاركة السياسية في الكويت إلى مرحلة مبكرة من نشأتها، وذلك عندما اختار أهالي الكويت الشيخ صباح الأول حاكماً لها بطريقة تشاورية، واستمر هذا النهج "الشوري" في النظام السياسي في الكويت إلى حين استقلالها في عام ١٩٦١ وإصدار دستور دائم لها في عام ١٩٦٢. وقد مرت عملية التطور السياسي في الكويت منذ ذلك التاريخ حتى تحريرها من الاحتلال العراقي في عام ١٩٩١ وعودة مجلس الأمة في عام ١٩٩٢ – بمنعطفات مهمة تحتاج إلى الدراسة والتحليل.

وتحاول هذه الدراسة البحث في العوامل التي كان لها تأثير في تطور النظام السياسي في الكويت خلال هذه الفترة، وتفترض الدراسة أن تطور النظام

السياسي في الكويت خلال الفترة محل الدراسة كان متأثراً بمجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية على حد سواء.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أنها تركز بشكل معمق على تحليل العلاقة بين المتغيرات الداخلية والخارجية وانعكاساتها على تطور النظام السياسي في الكويت، وكذلك الربط بين تأثير البيئة الداخلية والبيئة الخارجية في تطور النظام السياسي لدولة صغيرة في النظام الدولي وهي الكويت. خصوصاً أن منطقة الخليج والجزيرة العربية قد شهدت خلال الفترة الزمنية (١٩٦٢-١٩٩٢) أحداثاً رئيسية كان لها أثر واضح في دول هذه المنطقة ومن بينها الكويت.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحليل علاقة التفاعل بين المتغيرات الداخلية والخارجية في تطور النظام السياسي في الكويت. وتهدف إلى رصد أثر العوامل الداخلية في كيفية تطور النظام السياسي في الكويت. ومن ناحية أخرى، تحاول الدراسة ربط عملية التطور السياسي في الكويت بتأثير المتغيرات الخارجية في المنطقة. وتركز الدراسة في نطاقها الزمني على تحليل العوامل المؤثرة -الداخلية والخارجية - في تطور النظام السياسي في الكويت خلال الفترة الزمنية الممتدة منذ وضع الدستور في عام ١٩٦٢ حتى عودة مجلس الأمة في عام ١٩٩٢.

تساؤل الدراسة وفرضها:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن تساؤل رئيس، هو: ما أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في تطور النظام السياسي في الكويت (١٩٦٢-١٩٩٢)؟. كما أن هناك تساؤلاً فرعياً مشتقاً من هذا التساؤل الرئيس، هو: ما العلاقة بين المتغيرات الداخلية والخارجية في عملية التطور السياسي في الكويت؟

أما عن فرض الدراسة فهو: (تطور النظام السياسي في الكويت خلال الفترة الزمنية (١٩٦٢- ١٩٩٢) كان انعكاساً لتأثير المتغيرات الداخلية والخارجية). ويعتبر النظام السياسي في الكويت في هذا الفرض هو المتغير التابع، والعوامل الداخلية والخارجية هي المتغير المستقل. كما تفترض الدراسة

أن هناك علاقة تفاعل بين المتغيرات الداخلية والخارجية في عملية التطور السياسي في الكويت.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة – بشكل رئيسي – على منهج تحليل النظم. ومن رواد هذا المنهج ديفيد إيستون الذي يرى أن عناصر التحليل الرئيسية هي: (المدخلات) وهي العوامل والمتغيرات سواء الداخلية أو الخارجية، التي تؤثر في النظام السياسي، و(عملية التحويل)، وهي الاستجابة والتفاعل مع هذه العوامل والمتغيرات، و (المخرجات)، وهي قرارات النظام السياسي التي تستجيب لهذه المتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية. وتستخدم الدراسة منهج تحليل النظم في رصد وتحليل تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية في تطور النظام السياسي في الكويت.

كما تستخدم الدراسة المنهج التاريخي الذي يركز على استعراض الأحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة والتي كان لها تأثير في عملية التطور السياسي في الكويت خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. وأهم هذه الأحداث كانت الحرب العربية الإسرائيلية في عام ١٩٦٧، والثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، والحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠–١٩٨٨)، والغزو العراقي للكويت في عام ١٩٩٠.

حدود الدراسة:

تمتد حدود الدراسة الزمنية خلال الفترة من وضع الدستور في عام ١٩٦٢ حتى عودة مجلس الأمة في عام ١٩٩٢ بعد تحرير الكويت من الاحتلال العراقي في عام ١٩٩١. وقد تم اختيار عام ١٩٦٢ بداية للدراسة؛ لأنه يمثل تاريخ إصدار الدستور وبداية "المرحلة الدستورية" في تطور النظام السياسي في الكويت، في حين تم اختيار عام ١٩٩٢ نهاية لهذه الدراسة؛ لأنه يمثل تاريخ عودة مجلس الأمة بعد تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي.

الدراسات السابقة:

هناك بعض الدراسات التي تطرقت لموضوع التطور السياسي في الكويت، منها – على سبيل المثال – دراسة عبد الرضا أسيري (النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات، ٢٠١٢)، التي تناولت في أجزاء منها موضوع

التطور السياسي في الكويت. وعرض فيها الباحث للنظام السياسي الكويتي من جوانبه الدستورية والسياسية والاقتصادية، وقد ركز على موضوعات، أهمها اختصاصات السلطات العامة في الدولة، والانتخابات البرلمانية والتنظيمات السياسية في الكويت، في الوقت الذي لم يركز فيه بشكل عميق ومحدد على موضوع تحليل تطور النظام السياسي في الكويت.

وهناك دراسة أخرى، هي دراسة غانم النجار (مدخل للتطور السياسي في الكويت، ٢٠٠٠)، وتناول فيها موضوع التطور السياسي والاقتصادي في الكويت. وتركز هذه الدراسة على الفترة التي بدأت المؤسسات السياسية فيها بالظهور في الكويت، خصوصاً خلال فترتي حكم الشيخ أحمد الجابر والشيخ عبدالله السالم. ويستعرض الباحث في دراسته تجربة المجلس التشريعي في عام ١٩٣٨ ونتائجها وعوامل فشلها. كما يتطرق لفترة حكم الشيخ عبدالله السالم وعلاقته بالإنجليز، والتجار، والعائلة الحاكمة، والقوى السياسية الناشئة.

وهناك دراسة لمحمد غانم الرميحي (الجذور الاجتماعية للديموقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة، ١٩٩٥)، يتناول فيها بالبحث موضوع التطور السياسي في مجتمعات الخليج العربي، ويناقش في جزء منها عملية التطور السياسي في الكويت وتأثرها بالأحداث المحيطة في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي.

وهذه الدراسات السابقة – على الرغم من أهميتها – لا تركز على محاولة الربط بين تأثير العوامل الخارجية والداخلية في فهم عملية تطور النظام السياسي في الكويت. وهو ما تتميز به هذه الدراسة وتسعى إلى التركيز عليه. كما تتميز هذه الدراسة في أنها تركز على فترة زمنية لم تبحثها الدراسات السابقة بقدر كافٍ، خصوصاً في فترة الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي.

العوامل المؤثرة في تطور النظام السياسي في الكويت (١٩٩٢-١٩٦٢):

مرت الكويت خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام ١٩٦٢ حتى عام ١٩٩٢ بجملة من المتغيرات الداخلية والخارجية، كان لها الأثر في مسار عملية التطور السياسي في الكويت. ويمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى متغيرات داخلية وأخرى خارجية.

أولاً – الأزمة الدستورية الأولى في عام ١٩٦٤:

في أعقاب استقلال الكويت صدر القانون رقم ١ لسنة ١٩٦٢، وقد تضمن النظام الأساسي للحكم في فترة الانتقال، وكان بمثابة دستور مؤقت يطبق خلال الفترة التي سبقت إصدار الدستور الدائم. وناط القانون الأساسي بالمجلس التأسيسي مهمة وضع دستور للبلاد. ويتكون المجلس التأسيسي من نوعين من الأعضاء، أعضاء منتخبون بالاقتراع العام السري المباشر وعددهم عشرون عضواً، وأعضاء بحكم وظائفهم وهم الوزراء وكان عددهم ١١ عضواً وجميعهم من أسرة الصباح الحاكمة. وتم انتخاب عبداللطيف ثنيان الغانم رئيساً للمجلس التأسيسي، والدكتور أحمد الخطيب نائباً لرئيس المجلس. كما تم انتخاب لجنة الدستور التي تألفت من خمسة أعضاء. وأحالت اللجنة مشروع الدستور إلى المجلس التأسيسي لمناقشته وإقراره، فيما أُقرّت المذكرة التفسيرية للدستور في جلسة المجلس التأسيسي في ٣ نوفمبر ١٩٦٢، ورُفِع الدستور بصيغته النهائية إلى الأمير الشيخ عبدالله السالم الذي صادق عليه وأصدره في ١١ نوفمبر ١٩٦٢ (أحمد الديين، ١٩٩٩: ٨–١١).

وتعتبر انتخابات يناير عام ١٩٦٣ أول انتخابات لمجلس الأمة في الكويت، وقد قُسّمت البلاد إلى عشر دوائر انتخابية، ويفوز أصحاب المراكز الخمسة الأولى في كل دائرة في مقاعد البرلمان؛ حيث يتكون مجلس الأمة من نوعين من الأعضاء، أعضاء منتخبون وعددهم خمسون عضواً، وأعضاء بحكم وظائفهم وهم الوزراء. وقد حدد الدستور الكويتي أنه لا يجوز أن يتعدى عدد الوزراء ثلث أعضاء البرلمان المنتخبين، أي ١٦ وزيراً.

وقد كان القوميون العرب والتجار هم القوة السياسية الفاعلة في الكويت في تلك الفترة. وحصلت هذه القوى على نتائج جيدة في الانتخابات (صالح السعيدي، ٢٠١٠: ٢٨)، وأسهمت هذه الكتلة البرلمانية في تشريع قوانين مهمة في المجلس، أهمها إنشاء مؤسسات المجتمع المدني والنقابات العمالية والحركات الطلابية (الديين، ٢٠١٢). وقد شهدت الكويت في هذه الفترة

"تعقيدات الانتقال من النظام العشائري والتفرد بالسلطة إلى النظام الديموقراطي" (أحمد الخطيب، ٢٠٠٧: ٢٤٤).

وفي نوفمبر ١٩٦٤ شهدت الكويت أول أزمة دستورية حول تفسير المادة ١٣١ من الدستور التي تمنع الوزير في أثناء توليه الوزارة أن يتولى وظيفة عامة أخرى أو أن يزاول عملاً صناعياً أو تجارياً، وقد اعترض مجموعة من أعضاء البرلمان على تشكيلة الحكومة بحجة أنها تضم بعض التجار.

ويفسر أحمد الخطيب، الذي كان عضواً في مجلس ١٩٦٣، هذه الأزمة بأنها كانت تُعبّر عن الصراع السياسي بين أقطاب الأسرة الحاكمة، وبالتحديد بين الشيخ جابر العلي والشيخ جابر الأحمد؛ حيث كان الشيخ جابر العلي يطمح في الوصول إلى الحكم، ويعتقد بأن الشيخ جابر الأحمد هو المنافس الوحيد له في تولي منصب ولاية العهد في حال تولي الشيخ صباح السالم الحكم بعد وفاة الأمير عبدالله السالم. وكان الشيخ جابر العلي يعتقد بأن حكومة ١٩٦٤ جاءت بمجموعة من التجار المؤيدين للشيخ جابر الأحمد. وهو ما دفع مجموعة من النواب المؤيدين للشيخ جابر العلي إلى عدم حضور الجلسات ومقاطعة أداء القسم الوزاري أكثر من مرة؛ ما أدى بالحكومة إلى تقديم كتاب استقالتها إلى الأمير الشيخ عبدالله السالم. وقد أصدر الأمير حينها قراراً بإعادة تشكيل الحكومة مع استبعاد الوزراء المعترَض عليهم من جانب بعض أعضاء البرلمان (الخطيب، ٢٠٠٧: ٢٥٤-٢٥٥).

وفي المقابل، يذكر يوسف الرفاعي، الذي كان عضواً منتخباً في ذلك المجلس ووزيراً للدولة لشؤون مجلس الوزراء في هذه الحكومة، أنه لم يلمس أو يشهد أو يسمع تحريضاً من الشيخ جابر العلي لإثارة هذه الأزمة. ومن ناحيةٍ أخرى، فإن قرار الأمير بقبول استقالة الحكومة واستبعاد "التجار" من تشكيلتها الجديدة أدى إلى ظهور فتور في العلاقة بين التجار والنظام الحاكم استمر إلى حين عودة التجار إلى الحكومة في عام ١٩٧١. كما أدى قرار حل الحكومة إلى استقالة رئيس مجلس الأمة حينها عبدالعزيز الصقر، الذي ينتمي

إلى إحدى العائلات التجارية المعروفة في الكويت، واستقالة رئيس وأعضاء المجلس البلدي، واستقالة أعضاء مجلس التخطيط، اعتراضاً على قيام الأمير بحل الحكومة التي تضم بعض التجار (الرفاعي، ١٩٩٦: ١١-١٢).

ولكن الحكومة الجديدة قامت بإصدار بعض القوانين التي اعتبرها بعض أعضاء المجلس مقيدة للحريات، من مثل قانون الوظائف العامة، الذي يعطي الحكومة سلطة فصل الموظف العام إذا اقتضت المصلحة العامة، وقانون المطبوعات الذي يعطي الحكومة الحق في إغلاق الصحف، وهو ما أدى إلى استقالة ثمانية أعضاء في مجلس الأمة احتجاجاً على إصدار هذه القوانين. ولكن الأعضاء لم يستقيلوا من المجلس إلا بعد وفاة الأمير عبدالله السالم في نوفمبر ١٩٦٥، وذلك للعلاقة القوية التي تربطهم بالأمير (الخطيب، ٢٠٠٧: ٢٨٤).

وقد كان من الواضح منذ بداية الحياة الدستورية في الكويت ظهور تنافس بين أقطاب الأسرة الحاكمة. ويشير أحمد الخطيب الذي يعتبر إحدى قيادات القوميين العرب في الكويت إلى أن أقطاب الأسرة الحاكمة الذين كانوا يطمحون إلى الوصول إلى منصب الإمارة، كانوا يتنافسون فيما بينهم للحصول على تأييد التيارات السياسية المؤثرة وفي مقدمتها التيار القومي (الخطيب، ٢٠٠٧). وقد نص قانون توارث الإمارة الصادر في عام ١٩٦٤ على سلطة مجلس الأمة في الموافقة على مرشح الأمير لمنصب ولي العهد من أفراد الأسرة الحاكمة. وهو ما يعني صلاحية مجلس الأمة المنتخب في اختيار الحاكم بطريقة غير مباشرة. وعلى الرغم من أن مثل هذا القانون الدستوري يُعبّر عن أساس ديموقراطي في النظام السياسي في الكويت، فإنه أسهم بشكل أو بآخر في ظهور الاستقطابات السياسية بين أقطاب الأسرة الحاكمة والقوى السياسية في الكويت. ويتضح أن التنافس السياسي بين أقطاب الأسرة ظهر في بداية هذه المرحلة الدستورية، وقد انعكس هذا التنافس بشكل واضح على عمل البرلمان وطبيعة العلاقة بين النظام السياسي والكتل السياسية في البلاد. وحقيقة الأمر، أن هذا التنافس السياسي بين أقطاب الأسرة الحاكمة في الكويت الذي ظهر في هذه الفترة يعتبر

امتداداً للتنافس الذي ظهر في مرحلة سابقة في ثلاثينيات القرن الماضي بين الشيخ عبدالله السالم والشيخ أحمد الجابر.

ثانياً – وفاة الأمير عبدالله السالم في نوفمبر ١٩٦٥:

كان تولي الشيخ عبدالله السالم الحكم في الكويت في عام ١٩٥٠ نقطة تحول رئيسية في عملية التطور السياسي في الكويت؛ حيث كانت شخصية الشيخ عبدالله السالم تؤمن بأهمية المشاركة السياسية وتحقيق التطور السياسي نحو مزيد من الديموقراطية، ويعتبر موقف عبدالله السالم المؤيد للحركة الإصلاحية في عام ١٩٣٨ في الكويت من المؤشرات المهمة على صحة هذا القول. كما كان للشيخ عبدالله السالم أمير الكويت (١٩٥٠– ١٩٦٥) دور رئيسي في وضع دستور دائم للبلاد في عام ١٩٦٢.

وحقيقة الأمر أنه "لا خلاف أن الشيخ عبدالله السالم كان يتمتع بنظرة سياسية متطورة قياساً إلى الزمن الذي ظهر فيه، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار مواقفه المؤيدة لمبدأ المشاركة الشعبية، حتى إنه اقترح تسمية المجلس التشريعي لعام ١٩٣٨ بـ "مجلس الأمة التشريعي"؛ إيماناً منه بأهمية دور الشعب في صناعة القرار السياسي. وكذلك دور الشيخ عبدالله السالم في الدعوة إلى انتخاب مجلس تأسيسي لوضع دستور دائم للبلاد" (أحمد البغدادي، ١٩٩٤: ٤٩). و"تتجلى عبقرية عبدالله السالم في أنه تبنى النهج الديموقراطي بعد استقلال البلاد في عام ١٩٦١، في الوقت الذي كان فيه النظام الديموقراطي غير موجود إلا في مناطق محدودة من العالم في الدول الغربية، أما الأغلبية المطلقة من دول العالم في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، فكان نظام حكم الفرد الواحد هو السائد فيها" (سامي النصف، ٢٠١٦).

وقد اتخذ الأمير عبدالله السالم في حياته مواقف مؤيدة للبرلمان كما تبين في الأزمة السياسية في عام ١٩٦٤. وكانت علاقته وثيقة بقوى المعارضة في البرلمان، وتجدر الإشارة هنا، كما سبق ذكره آنفاً، إلى أن بعض أعضاء المعارضة لم يقدموا استقالاتهم من المجلس احتجاجاً على القوانين التي

أصدرتها الحكومة إلا بعد وفاة الشيخ عبدالله السالم. ويذكر أحمد الخطيب أن بعض الوزراء من أسرة الصباح طلبوا من الأمير عبدالله السالم إنهاء الحياة البرلمانية؛ لأن النواب في المجلس يتطاولون عليهم، فكان رد الأمير عليهم أنه يجب عليهم القبول بمحاسبة النواب لهم في البرلمان، وهو ما أدى إلى استقالة بعضهم من الحكومة (الخطيب، ٢٠٠٧).

غير أن وفاة الأمير عبدالله السالم في نوفمبر ١٩٦٥ أدت إلى تغير المشهد السياسي بشكل كبير، وحدثت هناك انتكاسة واضحة في عملية التطور السياسي في الكويت؛ "حيث إنه بعد ستة أشهر من وفاته قامت الحكومة في الكويت بحل المجلس البلدي، كما تمت خلال الفترة الأولى من عام ١٩٦٦ حملة اعتقالات واسعة النطاق قامت بها الحكومة ضد مؤيدين للقوميين العرب من بين المقيمين في الكويت. وكانت وفاة الأمير عبدالله السالم إيذاناً ببدء خط جديد يقوم على أساس إفراغ المؤسسات الديموقراطية من محتواها؛ حيث استعادت القوى المناهضة للديموقراطية قوتها وبدأت بتنظيم صفوفها من جديد" (النجار، ٢٠٠٠: ٨٥–٨٦). كما توالت الأحداث التي تدلل على ظهور تراجع واضح في مسار الديموقراطية في الكويت بعد وفاة الأمير عبدالله السالم، وأهمها انتخابات عام ١٩٦٧ التي اتُّهمت فيها الحكومة بتزوير الانتخابات، وحل مجلس الأمة خارج الأطر الدستورية في عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٦، كما سيأتي شرحه.

ثالثاً – "حادثة تزوير الانتخابات" في يناير ١٩٦٧ وحرب "النكسة" في يونيو ١٩٦٧:

أُجريت انتخابات مجلس الأمة الثاني في ٢٥ يناير ١٩٦٧، وترجع أهمية هذا المجلس إلى كونه يشهد مضي خمس سنوات على إصدار الدستور في نوفمبر عام ١٩٦٢، وهي المدة التي يقررها الدستور لإمكانية إجراء تعديلات دستورية نحو مزيد من الحريات. وقد تكونت كتلة من القوى السياسية لخوض هذه الانتخابات ضمت القوميين العرب والتجار والنقابات العمالية، وكان من المتوقع لهذه الكتلة أن تفوز في غالبية مقاعد البرلمان في الكويت (الديين، ٢٠١٢).

ولكن نتائج الانتخابات جاءت مغايرة لكل التوقعات وأسفرت عن سقوط معظم عناصر المعارضة. وقد اتُّهمت الحكومة حينها بأنها قامت بتزوير الانتخابات؛ حيث قام أفراد الشرطة بدلاً من أعضاء اللجنة الانتخابية في كل دائرة بنقل صناديق الاقتراع من اللجان الفرعية إلى اللجان الأصلية، دون أن تُغلق هذه الصناديق أو تُختم بالشمع الأحمر، وتم الاستبدال بأوراق الناخبين أوراقاً أخرى كلها جاءت بحبرٍ ولونٍ واحد (الديين، ٢٠١٢؛ الخطيب، ٢٠٠٧: ٢٩٨). وأصدر ٣٨ مرشحاً، بينهم عدد من النواب الفائزين في الانتخابات، بياناً يندد بتزوير الانتخابات ويصفها بأنها باطلة، وعلى إثر ذلك تقدم ٧ أعضاء في مجلس ١٩٦٧ باستقالاتهم بينهم أحد الوزراء. وعلى الرغم من اتهامات المعارضة للحكومة بتزوير الانتخابات، فإن الحكومة أصرت على إنكارها لأي عملية تزوير شابت العملية الانتخابية في يناير ١٩٦٧.

وقد أدت نتائج انتخابات عام ١٩٦٧ و"حادثة التزوير" إلى حدوث انقسام في صفوف التيار القومي في الكويت بين مجموعة كانت ترى ضرورة مقاطعة الانتخابات اللاحقة التي جرت في ١٩٧١، وهذه المجموعة كانت بقيادة جاسم القطامي وأسست لاحقاً التجمع الوطني (وكان يمثل التيار الناصري في الكويت)، ومجموعة أخرى بقيادة أحمد الخطيب وسامي المنيس وآخرين، شكلوا حركة التقدميين الديموقراطيين، التي تسمى مجموعة "الطليعة"، وكانت هذه المجموعة تؤيد المشاركة في العملية الانتخابية (الديين، ٢٠١٢).

وعلى الصعيد الخارجي، تعرض التيار القومي في المنطقة إلى هزة عنيفة بعد هزيمة حرب يونيو "حزيران" ١٩٦٧ التي عُرفت بـ "النكسة"؛ حيث أدت نتائج هذه الحرب إلى ظهور انقسامٍ حاد داخل صفوف حركة القوميين الأم في بيروت بقيادة جورج حبش. وتمحور الخلاف حول ضرورة "مركسة" الحركة وتبنيها نهج الاشتراكية العلمية. وقد انعكس هذا التمزق في حركة القوميين العرب على فرع الحركة في الكويت، التي فقدت بوفاة الرئيس جمال عبدالناصر في عام ١٩٧٠ الحليف القوي الذي كان يساندها. وفي المقابل، ضعف التحالف الذي كان

يربط القوميين مع التجار في الكويت بعد هزيمة ١٩٦٧ والتحولات الأيديولوجية التي طرأت على فكر حركة القوميين العرب، وظهور التوجه اليساري فيها، الذي يناقض مصالح التجار في الكويت (عبدالله النفيسي، ٢٠٠٩: ٤٧).

كما أن هزيمة يونيو ١٩٦٧ أدت إلى حدوث انشقاقات في تنظيمات حركة القوميين العرب في جميع البلدان العربية، بما فيها بلدان الخليج العربي ومن ضمنها الكويت؛ حيث ظهرت في الكويت مجموعة شبابية منشقة عن القوميين تأثرت بالطرح الماركسي للجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين بقيادة نايف حواتمة، وأسست هذه المجموعات الشبابية في بلدان الخليج "الحركة الشعبية الثورية لتحرير عمان والخليج العربي". وقد شاركت هذه الحركة في ثورة ظفار في عمان. ومن كوادر هذه الحركة في الكويت أحمد الربعي وأحمد الديين. وقامت الحركة الشعبية الثورية بتوزيع منشورات والتعبير عن الاحتجاج في الذكرى الثانية لحادثة تزوير الانتخابات، كما قامت بزرع قنابل صوتية في مبنى وزارة الداخلية ومنزل وزير الداخلية ومبنى مجلس الأمة. وحدثت اعتقالات واسعة بين صفوف الحركة في الكويت (الديين، ٢٠١٢)

وبناءً عليه؛ تعرض التيار القومي في الكويت، الذي كان يعتبر التيار الأكثر تأثيراً في الشارع الكويتي، إلى صدمة عنيفة تمثلت في "شبهة تزوير الانتخابات"، واستبعاد عناصره من التمثيل في البرلمان، وحدوث انقسام بين كوادره وقياداته حول المشاركة في العملية السياسية. كما أسهمت وفاة الأمير الشيخ عبدالله السالم في عام ١٩٦٥ في إضعاف هذا التيار؛ حيث كانت الصلة القوية التي تربط الحاكم بقيادات القوميين في الكويت تمثل أحد أهم عناصر قوة هذا التيار. ومن ناحيةٍ أخرى، فإن انفراط تحالف الحركة مع التجار الوطنيين في الكويت بعد هزيمة ١٩٦٧ – إثر تحول الخط الأيديولوجي لحركة القوميين العرب الأم – أسهم في إضعاف التيار القومي في الكويت بشكل كبير. وخارجياً، فإن هزيمة يونيو ١٩٦٧ ووفاة عبدالناصر في عام ١٩٧٠ أسهمتا كذلك في ضعف التيار القومي والناصري في البلدان العربية، وقد انعكست نتائج هذه

المتغيرات الإقليمية بشكل سلبي على التيار القومي الوطني في الكويت، وأسهمت في حدوث تحول واضح في خريطة التحالفات في المشهد السياسي في الكويت.

رابعاً – حل مجلس الأمة في أغسطس ١٩٧٦:

شهد مجلس الأمة ١٩٧٥ عودة جميع القوى والحركات السياسية التي قاطعت انتخابات عام ١٩٧١ احتجاجاً على تزوير الانتخابات في عام ١٩٦٧. وعلى الرغم من هدوء الأجواء السياسية في الكويت حينها، فإنه في أغسطس عام ١٩٧٦ وبشكلٍ مفاجئ تم إصدار الأمر الأميري بتاريخ ٢٩ أغسطس ١٩٧٦ بحل مجلس الأمة وتعليق بعض مواد الدستور، والدعوة إلى تنقيحه.

وأرجع الأمر الأميري قرار الحل إلى "استغلال الديموقراطية، واستغلال الدستور من أجل تحقيق مكاسب شخصية، وبذل الجهود من أجل الإعانة وإثارة الأحقاد وتضليل الناس". وقد نصت المادة الأولى من الأمر الأميري على وقف العمل بأحكام المواد (٥٦ الفقرة ٣، ١٠٧، ١٧٤، ١٨١) من الدستور. وأشارت المادة الثانية إلى حل مجلس الأمة وتولي الأمير ومجلس الوزراء الاختصاصات المخولة لمجلس الأمة. فيما نصت المادتان الرابعة والخامسة من الأمر الأميري على ما يأتي: "تشكيل لجنة من ذوي الخبرة والرأي للنظر في تنقيح الدستور لتلافي العيوب التي أظهرها التطبيق العملي وتوفير الحكم الديموقراطي السليم والحفاظ على وحدة الوطن واستقراره، على أن يكون التنقيح متفقاً مع روح شريعتنا الإسلامية الغراء ومأخوذاً عن تقاليدنا العربية الكويتية الأصيلة. على أن تنتهي لجنة الدستور من عملها خلال ستة شهور من تاريخ تشكيلها، ويعرض على الناخبين مشروع تنقيح الدستور للاستفتاء عليه أو على مجلس الأمة المقبل لإقراره خلال مدة لا تزيد عن أربع سنوات من تاريخ إصدار هذا الأمر" (مجلس الأمة، حالات حل المجلس).

وينص الدستور الكويتي في المادة ١٠٧ على أن: "للأمير أن يحل مجلس الأمة بمرسوم تبين فيه أسباب الحل. على أنه لا يجوز حل المجلس لذات

الأسباب مرة أخرى. وإذا حل المجلس وجب إجراء انتخابات للمجلس الجديد في ميعاد لا يجاوز شهرين من تاريخ الحل، فإن لم تجر الانتخابات خلال تلك المدة يسترد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد" (دستور دولة الكويت). غير أن حل المجلس في أغسطس ١٩٧٦ كان خارج هذا الإطار الدستوري، حيث لم تُجر الانتخابات في غضون المدة الدستورية المحددة، بل أجريت انتخابات جديدة لمجلس الأمة في عام ١٩٨١.

وتتعدد التفسيرات حول حل المجلس في عام ١٩٧٦، ويذكر أحمد الخطيب الذي كان عضواً حينها في مجلس الأمة أن المجلس كان سوف يقر قانون المحكمة الإدارية على الرغم من رفض الأمير له في المجلس السابق؛ لأن مجلس ١٩٧٥ كان يملك الأغلبية المطلوبة. كما أن هناك من يفسر حل المجلس بأنه نتيجة لحدوث صراع داخل الأسرة الحاكمة على منصب ولاية العهد، وذلك عندما وردت معلومات بأن حالة الأمير صباح السالم الصحية سيئة. وأرادت بعض الأطراف في الأسرة قطع الطريق على الشيخ جابر العلي؛ لأنه في حالة وفاة الأمير سوف يقرر المجلس المرشح لولاية العهد، وكانت حظوظ جابر العلي في ذلك المجلس قوية. كما أن من بين الأسباب التي تفسر الحل حدوث تغيرات مجتمعية في الكويت حيث نشأت فيها بعد الفورة النفطية في عام ١٩٧٣ طبقة مالية برجوازية غير مؤيدة للحياة الديموقراطية. وعلى المستوى الخارجي، هناك من يعتقد بأن التدخل الخارجي هو السبب وراء الحل بعد أن أقر المجلس قطع المعونات عن سورية والأردن (الخطيب، ٢٠٠٩: ٥٥-٥٦؛ الديين، ٢٠١٢).

ومن جانبٍ آخر، كان للتغيرات الإقليمية في المنطقة، وخاصة الحرب الأهلية في لبنان، التي بدأت في عام ١٩٧٥، تأثيرها على صناع القرار السياسي في الكويت وتخوفهم بأن تصل حالة عدم الاستقرار في لبنان إلى الكويت من خلال استغلال بوابة الحريات والديموقراطية؛ حيث بدأت بعض الأطراف برفع شعار "لبننة الكويت" (عبدالرضا أسيري، ٢٠١٢: ١٣٣).

وشهدت فترة حل مجلس الأمة في الكويت مستجدات وتغيرات إقليمية في المنطقة؛ حيث إن الاتفاق العراقي الإيراني في عام ١٩٧٥ أو ماعُرف ب "اتفاقية الجزائر" دفع النظام السياسي في الكويت إلى مزيد من الاعتماد السياسي على السعودية التي أصبحت بعد وفاة عبدالناصر في عام ١٩٧٠ أكثر نفوذاً وتأثيراً في المنطقة. كما أن انحسار ثورة ظفار في عمان نتيجة لتدخل نظام الشاه في إيران أعطى الأنظمة المحافظة في المنطقة مزيداً من القوة والثقة في النفس. إضافة إلى أن منطقة الخليج والجزيرة العربية اكتسبت أهمية إقليمية ودولية كبيرة خاصة بعد الحظر النفطي الذي قادته السعودية في عام ١٩٧٣. ومن ناحية أخرى، فإن الانتكاسة الديموقراطية في البحرين وحل مجلس الأمة هناك في أغسطس ١٩٧٥ وقدرة النظام السياسي البحريني من السيطرة على الأمور، كل هذه العوامل أعطت الضوء الأخضر للنظام السياسي في الكويت للقيام بعملية مماثلة وحل مجلس الأمة في أغسطس ١٩٧٦ (النفيسي، ٢٠٠٩: ٤٨-٤٩). ومن الجدير بالذكر أن الأسباب الواردة في مراسيم الحل في كل من الكويت والبحرين كانت متشابهة (محمد الرميحي، ١٩٩٥: ٣٣).

خامساً - تصاعد المد الديني في المنطقة (١٩٧٦- ١٩٨١):

خلال السنوات الخمس التي غابت فيها الحياة الديموقراطية في الكويت (١٩٧٦- ١٩٨١) حدثت متغيرات داخلية وإقليمية أثرت في عملية التطور السياسي في الكويت؛ حيث تصاعد المد الديني في المنطقة وتم توظيف الدين في مواجهة الشيوعية بمشاركة الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية. وأدت وفاة عبدالناصر في مصر وتسلم أنور السادات السلطة في عام ١٩٧٠ إلى انتهاجه سياسة مناقضة لسلفه؛ حيث قام برفع الحظر عن نشاط التيارات الإسلامية من أجل مواجهة النشاط الشيوعي واليساري ولا سيما في أوساط العمال والطلاب في مصر. كما تنامى الدور السعودي في المنطقة خاصة بعد الطفرة النفطية في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي من جراء الحظر النفطي في حرب أكتوبر ١٩٧٣. وهكذا توافقت أكبر دولتين في المنطقة

مصر والسعودية على إتاحة المجال أمام التيارات الإسلامية للتحرك وزيادة التأثير. وفي الكويت، جاء اختيار الشيخ سعد العبدالله ولياً للعهد ورئيساً للوزراء في عام ١٩٧٨ وإزاحة الشيخ جابر العلي الذي كان متحالفاً مع التيار القومي، إلى تكوين تحالف جديد بين السلطة والتيارات الإسلامية في مواجهة القوى "غير الدينية" (السعيدي، ٢٠١٠: ٤٨-٤٩).

وبعد حل مجلس الأمة في عام ١٩٧٦، سعت الحكومة في الكويت إلى تأمين أوضاعها من خلال التحالف مع القوى الإسلامية في مواجهة المعارضة القومية. وتم تعيين رئيس جمعية الإصلاح الاجتماعي، وهي جمعية تابعة لجماعة الإخوان المسلمين في الكويت، وزيراً للأوقاف في الحكومة؛ ما أتاح المجال أمام هذه الجمعية لاستغلال حالة الضعف التي أصابت جمعيات النفع العام ذات التوجه القومي واليساري. وفي حقيقة الأمر، تأثرت الكويت بنهج العديد من الدول العربية ذات النظام الملكي التي دعمت التيارات الإسلامية من أجل تحجيم القوى القومية واليسارية. كما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية هذه الاتجاهات منذ خمسينيات القرن الماضي باعتبارها وسيلة لإيقاف المد الشيوعي في المنطقة. وفي الكويت، قدمت الدولة تسهيلات كبيرة للتيارات الدينية وأسهمت الحكومة في تأسيس أول بنك إسلامي هو بيت التمويل الكويتي وتسلمت كوادر الإخوان المسلمين قيادته. وقد أصبح البنك مؤسسة مالية ضخمة في الكويت. كما تم إنشاء كلية الشريعة في جامعة الكويت. وبحلول عام ١٩٧٧، أصبح المنتمون إلى الاتجاه الإسلامي يسيطرون على النشاط الطلابي في الجامعة (شفيق الغبرا، ٢٠١١: ٨٢-٨٣؛ الخطيب، ٢٠٠٩: ٦٥).

- الثورة الإيرانية ١٩٧٩:

تعتبر الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩ نقطة تحول رئيسية في صعود الجماعات الإسلامية؛ حيث غيّرت هذه الثورة مفهوم الجماعات الإسلامية "الأصولية" من قوى سلبية ترفض العمل السياسي إلى قوى منخرطة في العمل السياسي في لبنان وفي أماكن أخرى. وبرزت مظاهر التدين في الجنوب اللبناني مثل انتشار الحجاب بين السيدات. وفي الكويت عمّت موجة من التدين

صفوف الشيعة تأثراً بخطاب الثورة الإيرانية (الغبرا، ٢٠١١: ٣٢- ٨٤؛ الغبرا، ٢٠١٦). وقد أخذت الثورة الإيرانية صبغة دينية "شيعية" واضحة خصوصاً بعد تسلم المؤسسة الدينية السلطة في إيران، وتأسيس دستور جديد يقوم على أساس نظرية "ولاية الفقيه". وهي نظرية دينية أسهم الخميني في تطويرها وتطبيقها في النظام السياسي الإيراني بعد الثورة.

وكان للثورة الإيرانية تأثيرها الواضح في الكويت؛ حيث أصبح هناك نوع من الانقسام المذهبي داخل المجتمع الكويتي (الديين، ٢٠١٢). كما أثّرت الثورة على التنظيمات السياسية والاجتماعية "الشيعية" في الكويت؛ إذ كان الشيعة في الكويت طوال تاريخ الكويت السياسي متحالفين مع النظام السياسي الحاكم. ولكن بعد الثورة انقسم الشيعة في الكويت إلى تيارين، أحدهما التيار التقليدي الذي لديه مصالح تجارية مع النظام السياسي، والآخر، هو التيار الثوري الذي تأثر بالثورة الإيرانية، واتخذ مواقف معارضة من النظام السياسي في الكويت. وقد وقعت "الجمعية الثقافية الاجتماعية"، وهي جمعية تابعة للشيعة في الكويت، تحت تأثير التوجهات الإسلامية الجديدة المستوحاة من الثورة الإيرانية. وشهد خريف ١٩٧٩، متأثراً بالثورة الإيرانية، تحركاً سياسياً في صفوف الشيعة في الكويت، واجتماعات حاشدة في "مسجد شعبان" في الحي الشرقي من مدينة الكويت. وقد مثّلت هذه الاجتماعات مظهراً واضحاً من مظاهر التحول في توجه الشيعة الكويتيين من التحالف مع النظام السياسي إلى معارضته. وركزت هذه الاجتماعات في بدايتها على تحقيق مطالب طائفية تتعلق بالشيعة، ثم تحولت بعد ذلك إلى إطار وطني شيعي سني لمعارضة النظام السياسي، خصوصاً أن حركة "مسجد شعبان" جاءت في ظل توترات بين السلطة ومختلف القوى السياسية بعد حل مجلس الأمة في أغسطس ١٩٧٦ وتعليق بعض مواد الدستور والتضييق على الصحافة وحرية التعبير في الكويت. كما أن التيار القومي في الكويت كان قد بدأ في مراجعة أفكاره الإقصائية لذوي الأصول الفارسية في الكويت، وشارك عدد من قيادات التيار القومي، ومنهم أحمد الخطيب، في اجتماعات مسجد شعبان (شحاتة محمد ناصر، ٢٠١١: ٢١٣- ٢١٤؛ الغبرا، ٢٠١١: ٨٥).

وعلى الجانب الآخر، كان للثورة الإيرانية تأثيرها على التنظيمات الإسلامية "السنية"؛ حيث كان هناك تياران متصارعان في جمعية الإصلاح الاجتماعي، أحدهما التيار التقليدي الذي يتجنب الانخراط في العمل السياسي، والتيار الأحدث وهو الأكثر تسييساً ورغبة في العمل الجماهيري وكان يؤيده الأعضاء الشبان في جماعة الإخوان المسلمين. وبعد الثورة الإيرانية، سيطر التيار الشبابي المسيّس على جمعية الإصلاح الاجتماعي. وظهر في هذه الفترة تيار إسلامي صاعد في الكويت يُعبّر عن أيديولوجية أكثر تشدداً من الإخوان وعُرف هذا التيار بجماعة "السلف"، وأسست هذه الجماعة بموافقة الحكومة جمعية خاصة بها هي "جمعية إحياء التراث الإسلامي" في بداية الثمانينيات من القرن الماضي (الغبرا، ٢٠١١: ٨٥). ويبدو أن الثورة الإيرانية أسهمت في زيادة تخوف السلطة في الكويت من الجماعات الإسلامية "الشيعية" وتوثيق تحالفها مع الجماعات الإسلامية "السنية" وأبرزها جماعة الإخوان المسلمين وجماعة السلف.

ولم يشهد عام ١٩٧٩ اندلاع الثورة الإيرانية فقط، ولكنه شهد كذلك الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، وما نتج عنه من تدفق المجاهدين من الدول الخليجية والعربية لمحاربة السوفييت في أفغانستان بدعم خليجي وأمريكي. وقد أدت هذه المتغيرات – وهي الثورة الإيرانية وما نتج عنها من زيادة تأثير الخطاب الديني الطائفي "الشيعي"، والاحتلال السوفييتي لأفغانستان وما نجم عنه من تنامي تأثير الجماعات الإسلامية والجهادية "السنية" – إلى طغيان المد الديني في جميع دول المنطقة بما فيها الكويت.

وإجمالاً، فإن الفترة التي امتدت من حل مجلس الأمة في ١٩٧٦ حتى عودة المجلس في عام ١٩٨١، شهدت متغيرات إقليمية وداخلية شكلت ضغطاً على النظام السياسي في الكويت باتجاه إعادة العمل بالدستور واستئناف الحياة البرلمانية. وأهم هذه المتغيرات كانت هي الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، وزيارة السادات إلى القدس في عام ١٩٧٧ وإبرامه لاتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل في عام ١٩٧٨، واغتياله على يد الجماعات الإسلامية في أكتوبر

١٩٨١، وتنامي نفوذ الجماعات الإسلامية في المنطقة والكويت، وزيادة الضغط الشعبي الداخلي على النظام السياسي في الكويت، وتجمعات "مسجد شعبان" في ١٩٧٩، والغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان في ١٩٧٨، والحرب العراقية الإيرانية في عام ١٩٨٠. كما أن "حادثة الحرم المكي" في ١٩٨٠، وذلك عندما سيطر مجموعة من المتشددين الإسلاميين بقيادة جهيمان العتيبي على الحرم المكي، أثارت مخاوف النظام السياسي في الكويت خصوصاً أن مجموعة من المشاركين في العملية كانوا من الكويتيين. كل هذه العوامل مجتمعة دفعت النظام في الكويت إلى إعادة مجلس الأمة والمشاركة السياسية من أجل تخفيف حدة الضغوطات الداخلية والخارجية (غانم النجار، ٢٠٠٠: ١٠٣- ١٠٥).

سادساً - عودة الحياة البرلمانية في الكويت في فبراير ١٩٨١:

أحدثت الثورة الإيرانية وتصاعد المد الديني في المنطقة تأثيراً كبيراً على السلطة في الكويت، ودفعها إلى التفكير في إعادة الحياة البرلمانية التي توقفت منذ عام ١٩٧٦ (الديين، ٢٠١٢). وقامت الحكومة في فبراير ١٩٨٠ بتشكيل لجنة للنظر في مشروع الحكومة لتنقيح الدستور، وأنهت أعمالها في يونيو ١٩٨٠ برفع توصياتها إلى أمير البلاد. وفي ٢٤ سبتمبر ١٩٨٠ أصدر الأمير أمراً أميرياً بدعوة مجلس الأمة إلى الانعقاد خلال مدة لا تتجاوز فبراير ١٩٨١.

وحددت الحكومة موعد الانتخابات في ٢٣ فبراير ١٩٨١، وأصدرت قانوناً جديداً للانتخاب رقم ٩٩/ ١٩٨٠، تم بموجبه إعادة تقسيم الدوائر الانتخابية من عشر دوائر إلى خمس وعشرين دائرة. وقد حددت الحكومة أسباب تغيير النظام الانتخابي بأنها تهدف إلى تأكيد التمثيل النسبي الحقيقي للناخبين (النجار، ٢٠٠٠: ١١٣). فيما يعتقد البعض بأن الهدف وراء هذا التفتيت الحكومي للدوائر الانتخابية كان محاولة السيطرة على مخرجات العملية الانتخابية واستبعاد أطراف المعارضة من المجلس، كما يعتقد البعض الآخر بأن التنظيمات السياسية الشيعية كانت هي المستهدف وراء هذا التغيير في الدوائر الانتخابية؛ حيث تم تقسيم المناطق ذات الثقل الشيعي إلى مناطق أصغر ودمجها ضمن مناطق

أخرى ذات أغلبية سنية. ويتضح من نتائج انتخابات ١٩٨١ أن التمثيل الشيعي في البرلمان تراجع إلى أربعة نواب فقط وفق النظام الانتخابي الجديد، بعدما كان للشيعة ١٠ نواب في مجلس عام ١٩٧٥ عندما كانت البلاد مقسمة إلى عشر دوائر انتخابية.

وأُجريت انتخابات ١٩٨١ في أجواء طائفية مشحونة من جراء انعكاسات الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية، وكان التيار القومي في هذه الانتخابات هو أكبر الخاسرين؛ حيث خسر جميع مرشحي هذا التيار بمن فيهم رموز القوميين في الكويت، من مثل أحمد الخطيب وجاسم القطامي، ولم ينجح سوى مرشح واحد من التيار القومي وهو خالد الوسمي. في حين شهدت نتائج هذه الانتخابات نجاحاً ملحوظاً للتيارات الإسلامية بشقيها السني والشيعي. وترجع هذه النتيجة إلى عوامل رئيسية، أهمها أن هذه الانتخابات أُجريت في ظل التقسيم الجديد للدوائرالانتخابية؛ حيث تشتتت جهود التيار القومي في دوائر عديدة. كما شهدت هذه الانتخابات الانعكاسات الطائفية للحرب العراقية الإيرانية، التي بدأت قبل الانتخابات بشهور قليلة؛ حيث أفرزت هذه الحرب حالة من الانقسام والاصطفاف الطائفي الحاد في المجتمع الكويتي. وأُجريت في الكويت أول انتخابات فرعية لمرشحين "سُنّة" في منطقة الدعية (النجار، ٢٠٠٠: ١١٦–١٢٠).

وقد استغلت الجماعات الإسلامية مشاركة أحمد الخطيب في اجتماعات مسجد شعبان في التحريض ضد التيار القومي في الكويت بأنه يؤيد الشيعة والثورة في إيران؛ ما أسهم في تقليل أرصدة هذا التيار لدى المكون السني في المجتمع الكويتي. كما شهدت هذه الانتخابات لأول مرة مشاركة "الجماعة السلفية"، وقد استفادت هذه الجماعات، كما هو الحال بالنسبة للجماعات "الشيعية"، من حالة الاصطفاف الطائفي التي صاحبت هذه الانتخابات (مشاري العنجري، ٢٠١٧؛ فلاح المديرس، ١٩٩٩: ١٥–٢٠). وفي المقابل، شهدت هذه الفترة ظهور شريحة تجارية جديدة في الكويت استفادت من حالة الثراء السريع

نتيجة لفورة سوق الأوراق المالية، وقد أسهمت هذه الشريحة في التأثير في نتائج هذه الانتخابات بالصورة التي تخدم مصالحها التجارية وتضمن عدم وضع قيود قانونية على سوق الأوراق المالية (الخطيب، ٢٠٠٩: ٧٨-٧٩).

وقد عرضت الحكومة على هذا المجلس مشروعها المتعلق بتنقيح الدستور؛ حيث تضمن تقرير لجنة تنقيح الدستور اقتراح تعديل ١٧ مادة دستورية. وحصل هذا المشروع على الموافقة المبدئية للتعديل (أغلبية عادية)؛ حيث وافق ٣٧ عضواً في المجلس، بمن في ذلك أعضاء الحكومة، على اقتراح التعديلات الدستورية. ويُعتبر الدستور الكويتي من الدساتير الجامدة؛ حيث يتطلب تعديل أي مادة دستورية فيه موافقة الأغلبية المطلقة من أعضاء المجلس (٤٤ عضواً)، وموافقة أمير البلاد على هذا التعديل.

وعندما حصلت الحكومة على الموافقة المبدئية على التعديلات الدستورية سعت إلى الضغط على أعضاء المجلس من أجل تحقيق الرقم المطلوب لتمرير التعديلات، ولكن اجتماع ٢٨ عضواً من المجلس والتزامهم بالتصويت ضد اقتراح تعديل الدستور أرغم الحكومة على سحب مشروعها قبل التصويت عليه (العنجري، ٢٠١٧). وهناك من يرى أن الحكومة لم يكن لديها الحماسة الكافية لهذا المشروع؛ لأنه كان من بين توصيات لجنة تنقيح الدستور تعديل المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الإسلامية "المصدر الرئيسي" للتشريع. وهناك حساسية مفرطة، وبالذات من قبل النظام السياسي في الكويت تجاه تغيير هذه المادة، حيث إن هناك آراء إسلامية ترى أن الشريعة الإسلامية تتعارض مع نظام الحكم الوراثي، وهو ما سوف يؤدي إلى الصدام مع الأسرة الحاكمة (النجار، ٢٠٠٠).

سابعاً - حل مجلس الأمة في يوليو ١٩٨٦:

شاركت جميع القوى السياسية في انتخابات مجلس الأمة عام ١٩٨٥، وظهر في هذه الانتخابات نوع من التنسيق بين صفوف التيار "غير الديني" الذي تكون من الليبرال واليسار والقوميين. وحصل هذا التيار على حضور جيد في مجلس عام ١٩٨٥ مقارنة بمجلس عام ١٩٨١ (السعيدي، ٢٠١٠: ٥٢).

وكان الجو العام في الكويت قد تغير في انتخابات مجلس ١٩٨٥، حيث شهدت هذه الفترة انهيار سوق الكويت للأوراق المالية، وتبخرت أحلام كثير من المواطنين بالثراء السريع، وهو ما أسهم في زيادة التذمر الشعبي تجاه الإجراءات الاقتصادية الحكومية، ونتج عن ذلك التصويت لعدد كبير من نواب المعارضة والمستقلين في هذه الانتخابات. وعلى الصعيد الخارجي، فقدت الحرب العراقية الإيرانية زخمها وبدأت تنعكس بشكل سلبي على الأوضاع الاقتصادية والأمنية للكويت (الخطيب، ٢٠٠٩: ٨٢).

وقد جاءت تركيبة مجلس عام ١٩٨٥ قوية ومفاجئة للحكومة مقارنة بمجلس ١٩٨١، وبدأ المجلس في عامه الأول التحقيق في "أزمة المناخ"، واختلاس الأموال العامة في بعض المؤسسات الحكومية، وقام المجلس بانتداب أحد أعضائه للتحقيق في التجاوزات المالية في بنك الكويت المركزي. وشهد هذا المجلس توالي استجواب الوزراء الذين تورط بعضهم في الأزمة المالية؛ ما أدى إلى استقالة وزير العدل والشؤون القانونية والإدارية الشيخ سلمان الدعيج الصباح بعد استجوابه من ثلاثة أعضاء، هم مبارك الدويلة وأحمد الربعي وحمد الجوعان، وقد أسهم تنوع الخلفيات السياسية للأعضاء المستجوبين، الدويلة (الإخوان المسلمين)، الربعي (اليسار)، الجوعان (التيار الليبرالي)، في زيادة قوة هذا الاستجواب ونتائجه.

وفي ٣ يوليو ١٩٨٦ وبعد نحو عام واحد فقط على انتخابات ١٩٨٥، أصدر سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد – رحمه الله – أمراً أميرياً بحل مجلس الأمة دون تحديد مدة معينة لهذا الحل، وتعليق بعض مواد الدستور، وفرضت الحكومة الرقابة على الصحافة.

وقد جاء في ديباجة الأمر الأميري الصادر بالحل ما يلي: "لقد تعرضت البلاد لمحن متعددة وظروف قاسية لم يسبق أن مرت بمثلها مجتمعة من قبل، فتعرض أمنها إلى مؤامرات خارجية شرسة هددت الأرواح وكادت أن تدمر ثروات هذا الوطن ومصدر رزقه، وكادت نيران الحرب المستعرة بين جارتيها

المسلمتين أن تصل إلى حدودها، وواجهت أزمة اقتصادية شديدة، وبدلاً من أن تتضافر الجهود وتتعاون كل الأطراف لاحتواء هذه الأزمة تفرقت الكلمة وانقسم الرأي وظهرت تكتلات وأحزاب أدت إلى تمزيق الوحدة الوطنية وتعطيل الأعمال حتى تعذر على مجلس الوزراء الاستمرار في مهمته. ولما كانت الأزمة الاقتصادية التي تمر بها البلاد لن ينقذها منها إلا عمل حاسم وجاد، ولما كانت المؤامرات الإجرامية التي يتعرض لها الوطن لن يوقفها إلا اليقظة التامة والاستعداد الكامل والوحدة الوطنية الشاملة. ولما كانت ظروف المنطقة تتميز بالحرج وتحيطها ملابسات دقيقة وخطرة، ولما كان استمرار الوضع على ما هو عليه سيعرض الكويت إلى ما خشيناه ونخشاه من نتائج غير محمودة. ولما كانت الحرية والشورى نبتاً أصيلاً نما وازدهر منذ نشأت الكويت، وكانت الكويت هي الأصل وهي الهدف وهي الباقية، أما ما عداها فهو زائل ومتغير وفقاً لحاجاتها ومصالحها – فإن استمرار الحياة النيابية بهذه الروح وفي هذه الظروف يعرض الوحدة الوطنية لانقسام محقق ويلحق بمصالح البلاد العليا خطراً داهماً، لذلك رأينا حرصاً على سلامة واستقرار الكويت أن نوقف أعمال مجلس الأمة" (مجلس الأمة، حالات حل المجلس).

ويتضح هنا إشارة الأمر الأميري الصادر بحل المجلس إلى الأزمة الاقتصادية الشديدة، وكان المقصود بها "أزمة المناخ"، وكذلك انعكاسات الحرب العراقية الإيرانية، والمؤامرات الخارجية؛ حيث شهدت الكويت بعض الأعمال التخريبية في الفترة التي سبقت الحل وأهمها التفجيرات التي جرت في المرافق النفطية الكويتية في يونيو ١٩٨٥، وتفجيرات المقاهي الشعبية في الكويت في يوليو ١٩٨٥.

وهناك من يرى أن حل البرلمان كان تمهيداً لمواجهة تطورات جديدة للحرب العراقية الإيرانية ومنع أية معارضة داخل البرلمان لخطوة الحكومة الارتباط مع الغرب ورفع الأعلام الأمريكية على ناقلات النفط الكويتية بعد تعرضها للهجمات الإيرانية، وكذلك التخوف من مضاعفات قيام المجلس في

التحقيق في التجاوزات المالية في بنك الكويت المركزي واستثمارات الكويت الخارجية (أسيري، ٢٠١٢: ١٣٤).

- الحراك السياسي (دواوين الإثنين) في عام ١٩٨٩:

شهدت الكويت تحركاً شعبياً سلمياً معارضاً لإجراءات حل المجلس خارج إطار الدستور. وبعد نحو خمسة أشهر على حل البرلمان قام ٢٦ من أعضاء المجلس المنحل بإرسال عريضة إلى سمو الأمير يطالبون فيها بعودة الحياة النيابية، ثم قاموا بعد ذلك بشهرين بإرسال عريضة أخرى، ولكن لم يتم التجاوب مع هذه العرائض من جانب السلطة. وشكّل ثلاثون نائباً من مجلس الأمة المنحل تجمعاً أُطلق عليه "الحركة الدستورية"، أو "حد" برئاسة رئيس مجلس الأمة المنحل أحمد السعدون، وقد شكلت هذه الحركة النواة التي التفّ حولها الحراك الشعبي الواسع، والمطالب بعودة مجلس الأمة والعمل بدستور ١٩٦٢، فيما عُرف حينها بحركة "دواوين الإثنين" (والدواوين تعني باللهجة الكويتية المجالس المنزلية المخصصة لاجتماع الرجال) (يوسف المباركي، ٢٠٠٨: ١٣؛ صلاح الغزالي، ٢٠٠٧: ٩٠-٩٢).

ولم تكن "الحركة الدستورية"، أو "حد" تضم بناءً فكرياً وأيديولوجياً واحداً، بل كانت خليطاً من التيارات السياسية والأعضاء المستقلين، وهي الجهة التي تولت قيادة الشارع السياسي الكويتي للمطالبة بعودة الحياة النيابية الديموقراطية، وشكلت الحركة في كل دائرة انتخابية لجنة شعبية تولت حشد المواطنين للمشاركة في أنشطة الحركة، والتنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني وجمعيات النفع العام في الكويت (الغزالي، ٢٠٠٧: ٩٣). كما تم تشكيل مجموعة تضم ٤٥ عضواً من مختلف مؤسسات المجتمع المدني، أُطلق عليها " مجموعة الـ ٤٥"، وقامت هذه المجموعة بصياغة " عريضة شعبية " من أجل إرسالها لسمو الأمير، وتطالب العريضة بعودة الحياة النيابية وعودة العمل بدستور ١٩٦٢، وقامت المجموعة بجمع التواقيع الشعبية على هذه العريضة، واستطاعت جمع أكثر من ٢٠ ألف توقيع من المواطنين من مختلف الدوائر

الانتخابية، ولكن الديوان الأميري رفض استلام العريضة (المباركي، ٢٠٠٨: ٢٦، ٢٧، ٣١).

ثم ظهرت فكرة توسيع الندوات الخاصة ودعوة الجمهور للحضور لها بشكلٍ أسبوعي، على أن تُعقد هذه الاجتماعات الشعبية كل يوم إثنين في "ديوانية" من دواوين أعضاء "الحركة الدستورية"، وهي الاجتماعات التي عُرفت بحركة " دواوين الإثنين". وقد عقدت سبعة اجتماعات أسبوعياً، بدأت في يوم الإثنين الموافق ٤ ديسمبر ١٩٨٩ في ديوانية عضو مجلس الأمة المنحل جاسم القطامي، وحضر في هذه الاجتماع ما يقارب ٧٠٠ شخص، وانتهت في يوم الإثنين الموافق ٢٩ يناير في ديوانية عضو المجلس المنحل صالح الفضالة، وقد تزايد عدد الحضور من المواطنين بشكل تدريجي في هذه الاجتماعات الأسبوعية، وقامت قوات الأمن، خصوصاً في الاجتماعين الأخيرين، باستخدام القنابل الدخانية والمسيلة للدموع وخراطيم المياه لتفريق المشاركين فيها (المباركي، ٢٠٠٨؛ الغزالي، ٢٠٠٧: ٩٥).

ومن جراء هذا الضغط الشعبي، قام الأمير الشيخ جابر الأحمد في يناير ١٩٩٠ بتوجيه خطاب دعا فيه إلى الحوار. وقوبلت هذه الدعوة بالموافقة من جانب أعضاء "الحركة الدستورية"، وعُقدت بعض الاجتماعات بين أعضاء الحركة ورئيس الوزراء حينها الشيخ سعد العبدالله الصباح، رحمه الله، ولكن في الوقت الذي كانت فيه مطالب "الحركة الدستورية" تركز على عودة الحياة النيابية، أقرت الحكومة مشروع "المجلس الوطني" كبديل عن مجلس الأمة. وحدد الأمر الأميري أعضاء المجلس الوطني بـ ٧٥ عضواً، تعيّن الحكومة ٢٥ منهم وينتخب الشعب ٥٠ منهم بالاقتراع المباشر، وتكون مدة المجلس الوطني أربع سنوات وله صلاحيات ذات طابع استشاري غير ملزم، وقد كان تشكيل هذا المجلس خارج إطار دستور ١٩٦٢ (المباركي، ٢٠٠٨؛ الغزالي، ٢٠٠٧: ٩٦).

وفي يونيو ١٩٩٠ دعت الحكومة المواطنين للمشاركة في انتخابات ذلك المجلس وسط مقاطعة شعبية واسعة من مختلف التيارات السياسية وجمعيات

النفع العام، ورفضت المعارضة هذا الإجراء، فيما قامت السلطة بإجراءاتها الأمنية وحملات الاعتقال، حيث اعتُقل بعض أعضاء مجلس الأمة المنحل مثل أحمد الخطيب وفيصل الصانع وعبدالله النفيسي وعبدالله النيباري، وآخرين (الغبرا، ٢٠١١؛ الديين، ٢٠١٢: ١٤).

ويمكن القول إن من أهم سمات هذه التجربة من الحراك السياسي "دواوين الإثنين" أنها استخدمت "المنهج التدريجي" في تحقيق الأهداف، بدءاً من كتابة العرائض ووصولاً إلى عقد الندوات والاجتماعات الأسبوعية، وفي كل الأحوال، لم يخرج هذا الحراك عن طابعه السلمي من جانب المشاركين فيه. كما تميز هذا الحراك بأنه كان واسع النطاق، وشاركت فيه مختلف التيارات السياسية والفكرية سواء القومية أو الدينية، كما شاركت فيه مختلف شرائح المجتمع الكويتي ومكوناته.

ثامناً – الغزو العراقي لدولة الكويت في أغسطس ١٩٩٠:

في ٢ أغسطس ١٩٩٠، أي بعد نحو شهرين من انتخابات المجلس الوطني، قامت القوات العراقية باحتلال الكويت، وانتقل النظام السياسي الكويتي إلى المملكة العربية السعودية. وعلى الرغم من تشدد السلطة في الكويت في استخدام الإجراءات الأمنية في مواجهة مطالبات الحراك الشعبي بعودة الحياة النيابية قبل شهور قليلة من حدوث الغزو، فإن قوات المحتل العراقية لم تجد كويتياً واحداً يتعاون معها خلال فترة الاحتلال، على الرغم من كل محاولات النظام العراقي حينها في الضغط على بعض أعضاء "الحركة الدستورية" التي قادت الحراك السياسي المعارض قبل حدوث الغزو العراقي. وواقع الأمر، أن النظام العراقي لم يستوعب طبيعة الشعب الكويتي وعلاقته بالنظام الحاكم، واعتقد واهماً بأن الحراك السياسي المعارض الذي شهدته الكويت قبل الغزو بشهور قليلة، يمكن أن يكون إشارة لرفض الكويتيين استمرار نظام آل صباح في الحكم. ولكن تجربة الغزو العراقي أثبتت بشكل لا يدع مجالاً للشك أن الكويتيين ربما يعارضون سياسات النظام السياسي الحاكم وقراراته، إلا أن ذلك

لا يعني إطلاقاً سعيهم إلى تغيير هذا النظام الذي توافقوا على بقائه في الحكم منذ مئات السنين.

- المؤتمر الشعبي في جدة أكتوبر ١٩٩٠:

في المؤتمر الشعبي الذي عُقد خلال فترة الغزو، في أكتوبر ١٩٩٠، في مدينة جدة في السعودية، اجتمع الكويتيون من مختلف التيارات الفكرية والسياسية والشرائح الاجتماعية مع النظام السياسي الحاكم في مؤتمر كان الغرض منه التأكيد للمجتمع الدولي أن الشعب الكويتي يؤيد نظامه السياسي الشرعي بقيادة سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح، رحمه الله. وسعت القوى والتيارات السياسية المعارضة خلال هذا المؤتمر إلى الحصول على تعهد علني من النظام السياسي بإعادة الحياة النيابية والعمل بدستور ١٩٦٢ بعد تحرير الكويت، وهو ما نجحت المعارضة حينها في تضمينه بالفعل في البيان الختامي للمؤتمر الشعبي.

وقد تلاقت مطالب المعارضة بعودة الديموقراطية مع الخطاب السياسي لإدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب حينها، الذي كان يتحدث عن الديموقراطية في الخليج. ويبدو أن النظام السياسي في الكويت كان يتجه بعد تعطيل الدستور في عام ١٩٨٦ وتأسيس المجلس الوطني في عام ١٩٩٠ إلى طريق الحكم المطلق، ولكن الغزو العراقي هو الذي عطّل هذا التوجه وأسهم في عودة العمل بدستور ١٩٦٢ (Michael Herb, 2016:17-18).

- عودة الحياة البرلمانية في الكويت في أكتوبر ١٩٩٢:

بعد تحرير الكويت في فبراير ١٩٩١، دعت الحكومة لانعقاد المجلس الوطني الذي تم تشكيله بطريقة غير دستورية قبل الغزو العراقي، وهو ما أدى إلى عودة الحراك الشعبي الضاغط على السلطة من أجل تنفيذ تعهداتها في المؤتمر الشعبي بإرجاع مجلس الأمة والدعوة للانتخابات البرلمانية الدستورية؛ حيث تم تنظيم اعتصام جماهيري في مسجد فاطمة في ضاحية عبدالله السالم في الكويت. وفي نهاية عام ١٩٩١ تم تشكيل "اللجنة الدائمة لقيادة العمل

الشعبي"؛ وذلك لمواجهة إجراءات الحكومة بعدم تنفيذ بنود بيان المؤتمر الشعبي في جدة في الدعوة لانتخابات مجلس الأمة وفقاً لدستور ١٩٦٢. واستجابت الحكومة في الكويت للضغوط الداخلية والخارجية، ودعت لانتخابات مجلس الأمة في أكتوبر ١٩٩٢ (الغزالي، ٢٠٠٧: ١٠٥).

وقد زاد التأثير الدولي بعد تحرير الكويت في صالح الليبرالية، وأسهم هذا المتغير الخارجي في تغيير ميزان القوى بين الحكومة والمعارضة لصالح العناصر المؤيدة للديموقراطية (Tetreault, 2000: 76). وهناك من يرى أن عودة مجلس الأمة لم تكن برغبة من النظام السياسي الحاكم بقدر ما كانت بتأثير الضغط الدولي (يوسف الجاسم، ٢٠٠٢). كما أن أداء النظام السياسي الحاكم خلال فترة الاحتلال، إضافة إلى ضغط الولايات المتحدة الأمريكية، كانا وراء إعادة الحياة الديموقراطية في الكويت بعد التحرير (Paul Salem, 2008: 211).

وأصبح الناس في الكويت بعد التحرير أكثر اقتناعاً بالديموقرطية وأهميتها، كما أن انتخابات عام ١٩٩٢ شهدت تأييداً شعبياً كبيراً للأصوات المعارضة في الحملات الانتخابية؛ حيث إن إلغاء الرقابة الحكومية على الصحافة بعد تحرير الكويت أسهم في زيادة مساحة حرية التعبير في انتقاد الحكومة، كما أن سرعة سقوط الدولة عسكرياً أمام قوات الاحتلال العراقي أسهم في زيادة التذمر الشعبي تجاه النظام السياسي في فترة ما بعد التحرير. لذلك فإن إعادة البرلمان بعد التحرير أدى إلى حماية النظام السياسي في الكويت؛ لأنه أسهم في امتصاص الغضب الشعبي (الغبرا، ٢٠١١: ١١٧).

وعلى الرغم من تركيز المرشحين في الانتخابات البرلمانية في الكويت بصورة عامة على الشؤون المحلية، فإن انتخابات عام ١٩٩٢ ركزت بشكل كبير على القضايا الدولية، واحتلت قضية الأمن الخارجي الأولوية في خطابات المرشحين. وكرد فعل على الاحتلال العراقي، طالب كثيرٌ من المرشحين في هذه الانتخابات "بفتح الملفات" ومحاسبة المسؤولين في الحكومة في الفترة التي

سبقت الغزو العراقي. كما طالب عدد من المرشحين بتحقيق الإصلاح الهيكلي في النظام السياسي في الكويت (Tetreault, 2000: 106).

وحدث في انتخابات عام ١٩٩٢ تطور مهم، وهو ظهور التكتلات السياسية شبه المنظمة، بالإضافة إلى التكتلات القبلية والعائلية والطائفية التقليدية (خلدون النقيب، ١٩٩٦: ١٨٦). وأدى الغزو العراقي إلى بروز ظواهر جديدة في المجتمع الكويتي تعكس الانفتاح الليبرالي والتحرري لدى قطاع من المجتمع أصبح أكثر التصاقاً بالقيم الديموقراطية وأكثر قدرة على التعبير عن رأيه بحرية (الغبرا، ٢٠١١: ١١٧)، كما برزت نماذج شبابية في المجتمع الكويتي أصبحت أكثر تقليداً للنموذج الأمريكي والغربي، حيث أسهم الدور الأمريكي الكبير في تحرير الكويت إلى تأثر الكثير من أفراد المجتمع الكويتي بالقيم والظواهر الغربية. وقد أوجد الغزو العراقي قطاعاً عريضاً من الكويتيين الذين أصبحوا أكثر ثقة بأنفسهم، كما أصبح لديهم رؤية أوضح عن ماهية الديموقراطية مقارنة بالفترة التي سبقت الغزو العراقي (Tetreault, 2000: 77).

وعلى الجانب الآخر، ظهرت بعد تحرير الكويت حالة من الشعور بالذنب لدى كثيرٍ من أفراد المجتمع الكويتي؛ حيث برز الاعتقاد بأن الاحتلال العراقي كان نقمة من الله، وهو ما أسهم في ظهور التوجه المحافظ الديني في المجتمع (الغبرا، ٢٠١١: ١١٨). وتشير الدراسات التي تهتم بسيكولوجية الجماهير إلى أن تعرض المجتمع لصدمة نفسية عنيفة يؤدي إلى ظهور الميول والمشاعر المتطرفة بمختلف أنواعها المحافظة والتحررية. وقد أُجريت العديد من الدراسات الاجتماعية والسيكولوجية في المجتمع الكويتي بعد تحرير الكويت، مثل دراسة (بدر الأنصاري، ١٩٩٨)، ودراسة (أحمد عبدالخالق وعويد المشعان، ١٩٩٨)، ودراسة (بشير الرشيدي، ١٩٩٤)، ودراسة (خضر بارون، ١٩٩٣). وقد أشارت جميع هذه الدراسات إلى ظهور ما يسمى بـ "اضطراب الضغوط التالية للصدمة" في المجتمع الكويتي، وهي الآثار النفسية الناجمة عن الحوادث والأزمات والكوارث، التي تتركز في مشاعر العدوانية والغضب والقلق والخوف واليأس والإحباط والاكتئاب. وقد انتشرت مظاهر التدين لدى كثير من أفراد المجتمع

الكويتي بشكل لا إرادي لمحاولة العلاج الذاتي لهذه الاضطرابات النفسية وتحقيق الهدوء النفسي والسكينة. ولا شك في أن مثل هذه البيئة الاجتماعية والسيكولوجية تكون مناسبة لظهور تأثير التيارات الدينية التي تمارس العمل الاجتماعي والسياسي. ويمكن مقاربة ما حدث في المجتمع الكويتي في فترة ما بعد تحرير الكويت بما حدث في مصر – على سبيل المثال – بعد حرب يونيو ١٩٦٧ "النكسة"؛ حيث تعرض المجتمع المصري لصدمة عنيفة أسهمت في تنامي مظاهر التدين في المجتمع المصري وزيادة تأثير الجماعات الإسلامية بين أفراد المجتمع.

وبناءً عليه؛ زاد تأثير الجماعات الإسلامية بعد تحرير الكويت. وأسست الجماعة السلفية في الكويت "التجمع الإسلامي الشعبي"؛ ليكون الواجهة السياسية لها، وشارك التجمع في الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٩٢ ونجح في الحصول على ثلاثة مقاعد في البرلمان. وقد كان لدور السعودية الرئيسي في حرب تحرير الكويت ووجود كثير من الكويتيين خلال فترة الغزو في الأراضي السعودية واحتكاكهم المباشر بالفكر السلفي هناك – تأثير كبير في تنامي حضور الجماعة السلفية في الكويت في مرحلة مابعد تحريرها في عام ١٩٩١ (السعيدي، ٢٠١٠: ١١٣).

وقد شارك "السلفيون" في انتخابات عامي ١٩٨١ و ١٩٨٥ كمستقلين أصحاب توجه سلفي وليس بشكل منظم. وبعد إعلان عدد من التيارات السياسية الكويتية بعد التحرير عن تكتلاتها الجديدة، قررت الجماعة السلفية تشكيل واجهة سياسية، وهي "التجمع الإسلامي الشعبي"، وأضيفت كلمة "الشعبي" لتأكيد العلاقة بين الجماعة السلفية و "اللجان الشعبية" التي أسستها الجماعة خلال فترة الاحتلال وكان لها دور في خدمة المواطنين ومقاومة المحتل، ثم تغير هذا الاسم إلى "التجمع الإسلامي السلفي" بعد الانتخابات البرلمانية في عام ٢٠٠٣. أما جماعة الإخوان المسلمين في الكويت، فقد ظهرت بعد التحرير في مارس ١٩٩١ تحت مسمّىً جديد وهو "الحركة الدستورية الإسلامية"

"حدس" رغبة من الجماعة في الكويت في تأكيد عدم التبعية لجماعة الإخوان الأم، التي كان لبعض فروعها – خصوصاً جماعة الإخوان في الأردن – موقف سلبي تجاه الاحتلال العراقي للكويت. وشاركت "حدس" في انتخابات ١٩٩٢ وفاز مرشحوها الأربعة بمقاعد البرلمان (الغزالي، ٢٠٠٧: ٢٣٣-٢٥١). وتشير نتائج الانتخابات البرلمانية في أكتوبر ١٩٩٢ إلى تنامي تأثير "الإسلاميين" في المرحلة التي أعقبت تحرير الكويت في عام ١٩٩١.

ونتيجة لغزو الكويت من الجار العربي العراقي والمواقف السلبية لبعض الدول العربية تجاه الاحتلال العراقي للكويت، فقد تضاءل تأثير الفكر القومي في المجتمع الكويتي؛ حيث فقد الإطار القومي والفلسطيني ومركزية القضية الفلسطينية وشعاراتها (الغبرا، ٢٠١١: ١١٩). كما أن سقوط المعسكر الشيوعي – بعد انهيار الاتحاد السوفييتي في عام ١٩٩١ – كان له تأثيره السلبي على قوى اليسار في الكويت. وبناءً على هذه المتغيرات الإقليمية والدولية، ظهر تكتل سياسي جديد في الكويت في عام ١٩٩١ تحت مسمى "المنبر الديموقراطي الكويتي"، وكان هذا التكتل يهدف إلى ضم جميع التيارات الليبرالية والقومية واليسارية تحت لوائه. وقد بدا واضحاً أن التكتلات السياسية في الكويت في مرحلة ما بعد التحرير أخذت صفة القطبية الثنائية بين التيارات الدينية وغير الدينية (السعيدي، ٢٠١٠: ٥٦).

وفي المقابل، انضمت التيارات الشيعية المرتبطة بالجمعية الثقافية الاجتماعية في ائتلاف أطلق عليه "الائتلاف الإسلامي الوطني". وقد تميزت الانتخابات البرلمانية في عام ١٩٩٢ بالتركيز الدولي عليها، باعتبارها الانتخابات الأولى التي تجري بعد تحرير الكويت، وباعتبار أهمية الدور الدولي، وخصوصاً الأمريكي، في عملية تحرير الكويت. وقد أسفرت الانتخابات عن سقوط "النواب الموالين للحكومة"، والنجاح اللافت للإسلاميين؛ حيث فاز مرشحان اثنان من حدس، و ٣ مرشحين من التجمع السلفي، و ٣ مرشحين من الائتلاف الإسلامي "الشيعة"، و ١٥ مرشحاً من الإسلاميين المستقلين (أسيري، ٢٠١٢: ١٤٦-١٤٧).

وقد شهدت الفترة ما بعد عام ١٩٩٢ حالات من حل مجلس الأمة، ولكن

جاءت كلها في إطار دستور عام ١٩٦٢، واستمر وجود مجلس الأمة دون انقطاع من انتخابات عام ١٩٩٢ حتى يومنا هذا. وقد أصبح مجلس الأمة جزءاً رئيسياً من هوية الكويت الوطنية. ولا شك في أن هذا الأمر يعتبر من التأثيرات المباشرة لتداعيات الغزو العراقي الذي جعل الكويتيين يلتصقون بشكل أكبر بمجلس الأمة ويدركون أهمية المشاركة السياسية والرقابة الشعبية على السياسات الحكومية (Herb, 2016: 19).

نتائج الدراسة:

خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة رئيسية مفادها أن تطور النظام السياسي في الكويت خلال الفترة الزمنية ١٩٦٢– ١٩٩٢ كان على الدوام محصلة لتأثير جملة من العوامل الداخلية والخارجية، إضافة إلى تأثير العوامل الشخصية للحكام. كما استنتجت هذه الدراسة أن العلاقة التي تربط بين المتغيرات الداخلية والخارجية في عملية التطور السياسي في الكويت هي علاقة تفاعلية.

وأوضحت الدراسة أن التهديد العراقي (الغزو العراقي الصدامي لدولة الكويت) في عام ١٩٩٠ كان من بين العوامل الرئيسية التي أدت إلى إعادة العمل بالدستور وعودة مجلس الأمة في عام ١٩٩٢. وهو ما يعني أن العامل الخارجي المتمثل في التهديد العراقي كان له تأثيره الواضح في عملية التطور السياسي في الكويت.

كما وجدت هذه الدراسة أن هناك عوامل خارجية، أهمها حرب يونيو ١٩٦٧ التي تُعرف بـ "النكسة"، وأخرى داخلية، منها "تزوير الانتخابات" في العام نفسه، قد أسهمت في ظهور تغيرات داخلية في عملية التطور السياسي في الكويت؛ حيث أدت هذه المتغيرات إلى إضعاف قوى "المعارضة" ذات التوجه القومي حينها لصالح تقوية السلطة الحاكمة.

ومن ناحية أخرى، كشفت الدراسة أن عامل الشخصية لدى الحكام في الكويت له تأثيره الواضح في عملية التطور السياسي فيها؛ حيث أوضحت الدراسة أن وفاة الشيخ عبدالله السالم في عام ١٩٦٥ انعكست آثارها بشكل

سلبي على العملية الديموقراطية في الكويت؛ ومن ثم ظهرت الأزمات السياسية المتكررة (تزوير الانتخابات في ١٩٦٧، والحل غير الدستوري لمجلس الأمة في عامي ١٩٧٦، و ١٩٨٦) في الفترة التي أعقبت وفاة الأمير الشيخ عبدالله السالم؛ إذ كان وجود الأمير عبدالله السالم يمثل ضمانة رئيسية لبقاء المشاركة السياسية الشعبية واستمرارها.

وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك متغيرات إقليمية، أبرزها الثورة الإيرانية في عام ١٩٧٩، والحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨)، أدت إلى ظهور حالة من تصاعد المد الديني و"الطائفي" في المنطقة. وقد تأثرت الكويت بهذا المد الديني بشكل واضح؛ حيث تنامى تأثير الجماعات الإسلامية في الكويت خلال هذه الفترة وشاركت الجماعة "السلفية" لأول مرة في العملية السياسية في انتخابات مجلس الأمة في عام ١٩٨١. وقد كان من بين انعكاسات الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية أن عادت الحياة البرلمانية إلى الكويت في عام ١٩٨١، بعد أن كانت معطلة لأكثر من أربعة أعوام؛ وذلك في محاولة من النظام الحاكم في الكويت إلى امتصاص تأثير الثورة الإيرانية وشعاراتها المنادية بتصدير الثورة وحرية الشعوب واستقلال إرادتها.

وفي المقابل، أسهمت عدة عوامل داخلية وخارجية إلى اتخاذ النظام السياسي في الكويت لقرار تعطيل البرلمان وتعليق بعض مواد الدستور في يوليو ١٩٨٦ أهمها انعكاسات الحرب العراقية الإيرانية، وتهديد الأمن الداخلي في الكويت من خلال بعض الأعمال التخريبية أو تعرض ناقلات النفط الكويتية إلى الاعتداءات الإيرانية الانتقامية، وكثرة الاستجوابات المقدمة في مجلس الأمة ضد الوزراء، وإثارة قضية "سوق المناخ" في مجلس الأمة. وقد أدى قرار حل البرلمان إلى ظهور أول حراك سياسي منظم في المجتمع الكويتي عُرف بتجمعات "دواوين الإثنين". كما أدى الغزو العراقي للكويت في أغسطس ١٩٩٠ إلى ظهور تغيرات في المجتمع الكويتي بعد التحرير في فبراير ١٩٩١، نتج عنها تنامي تأثير التيارات الإسلامية في الكويت. وقد أسهم المتغير

الخارجي المتمثل في الضغط الدولي، الذي تصاحب مع الضغط الشعبي، في عودة مجلس الأمة في أكتوبر ١٩٩٢.

ويتضح من كل ما سبق، أن تطور النظام السياسي في الكويت (١٩٦٢–١٩٩٢) هو نتاج للمتغيرات والعوامل الداخلية والخارجية والشخصية للحكام. كما يمكن القول إنه على الرغم من ريادة الديموقراطية الكويتية في منطقة الخليج والجزيرة العربية، فإن عملية التطور السياسي في الكويت تعاني من معوقات لا يمكن تجاهلها، من أهمها عدم اقتناع النخبة الحاكمة في الكويت، خصوصاً بعد وفاة الأمير عبدالله السالم – رحمه الله – في عام ١٩٦٥، بأهمية الوصول إلى صيغة النظام الديموقراطي المتكامل، أو ربما التخوف من نتائج هذا النظام على صيغة الحكم الوراثي التقليدي؛ حيث تدخلت السلطة الحاكمة في غير صالح مسيرة التطور الديموقراطي في أكثر من مناسبة، أهمها شبهة تزوير الانتخابات وإقصاء مرشحي المعارضة في عام ١٩٦٧، والحل غير الدستوري لمجلس الأمة في عامي ١٩٧٦، ١٩٨٦. كما لم تقم الحكومة في الكويت بالعمل الكافي لوصول المجتمع إلى درجة كافية من الوعي السياسي، وتغافلت عن التأثير السلبي لعملية تعزيز الانتماءات الفرعية وتغذيتها، سواء القبلية أو الطائفية أو الفئوية، في السلوك الانتخابي للمواطنين. كما سعت الحكومة إلى التحكم في مخرجات العملية الانتخابية عن طريق تغيير قانون النظام الانتخابي وتعديل الدوائر الانتخابية مثلما حدث في عام ١٩٨١، كما سبق ذكره.

ويبدو أن بداية التراجع في عملية التطور السياسي في الكويت جاءت مع انتخابات يناير عام ١٩٦٧، التي اتُهمت فيها الحكومة بتزوير الانتخابات، وهي السنة التي تزامنت مع نكسة يونيو ١٩٦٧ وضعف نفوذ التيار القومي والناصري في المنطقة والكويت؛ حيث أدت حادثتا "التزوير" و"النكسة"، كما سبق ذكره، إلى انقسام حاد في صفوف التيار الوطني القومي في الكويت. وفي واقع الأمر، فإن التيار القومي في الكويت كانت له الأسبقية في العمل السياسي، كما كان لدى هذا التيار حينها، والمؤيدين له، برنامج سياسي يهدف إلى تحقيق

تعديلات دستورية تسعى إلى الانتقال بالنظام السياسي الكويتي إلى صيغة النظام "البرلماني" الكامل، خصوصاً بعد انقضاء فترة القيد الدستوري الزمني لتعديل الدستور (خمس سنوات) في نوفمبر ١٩٦٧.

وقد تزامن هذا التراجع للتيار القومي في الكويت مع تصاعد واضح للتيارات الدينية في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، التي شهدت حالة من المد الديني في المنطقة. وفي حقيقة الأمر، فإن التيارات الإسلامية في الكويت لم يكن لديها مشروع سياسي متبلور مقارنة بمشروعها الدعوي والاجتماعي، وقد تحالفت هذه الجماعات الإسلامية مع السلطة من أجل الإبقاء على الوضع السياسي الراهن في الكويت، ومواجهة المخاطر الخارجية ذات الصبغة الطائفية، خصوصاً بعد قيام الثورة الإيرانية واندلاع الحرب العراقية الإيرانية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن جماعة "السلف" في الكويت لم تشارك في الانتخابات البرلمانية إلا في وقت متأخر نسبياً (في انتخابات ١٩٨١)، ولم يكن لديهم الخبرة الكافية في العمل السياسي، ولا شك في أن هناك الكثير من التناقضات الفكرية التي تظهر بين المفاهيم "العقدية" للجماعة السلفية، ومتطلبات النظام الديموقراطي، مثل النظام الحزبي والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة، ولم تهتم الجماعات الإسلامية بتطوير العمل السياسي واستكمال بناء النظام الديموقراطي في الكويت، بقدر اهتمامها بالأمور الأخلاقية في المجتمع؛ وهو ما نجم عنه تراجع واضح في مشروع الإصلاح السياسي في الكويت، وهو التراجع الذي ظهرت ملامحه المبكرة خلال فترة النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، وما صاحبها من تصاعد واضح للمد الديني والطائفي في المنطقة.

ومن ناحيةٍ أخرى، لا يمكن قراءة معوقات عملية التطور السياسي في الكويت دون النظر إلى العوامل الذاتية في نظام الحكم فيها، المتعلقة بدور أقطاب الأسرة الحاكمة في العملية السياسية، وقد كان لهذا الدور – في أحيانٍ كثيرة –

أثر سلبي في التجربة الديموقراطية في الكويت. وبالرجوع إلى مسار تاريخ الكويت السياسي، نجد أن الصراع والتنافس السياسي بين أقطاب الأسرة الحاكمة كان حاضراً في جميع مراحله، وقد أفرز هذا الصراع – في غالب الأحيان – انعكاسات سلبية على عملية التطور السياسي، وأسهم بشكل واضح في تكريس العمل "الفردي" على حساب النهج "التنظيمي" الجماعي في العمل السياسي في الكويت.

خاتمة الدراسة:

ركزت الدراسة على رصد عملية التطور السياسي في الكويت وتحليلها من وضع الدستور في عام ١٩٦٢ حتى عودة الحياة البرلمانية في عام ١٩٩٢ بعد تحرير الكويت من الغزو العراقي. وخلصت الدراسة إلى نتائج رئيسية أهمها أن عملية تطور النظام السياسي في الكويت كان محصلة لتأثير عوامل داخلية وأخرى خارجية وشخصية متعلقة بالحكام. كما أن عملية التطور السياسي في الكويت كانت محصلة علاقة تفاعل مستمرة بين المتغيرات الداخلية والخارجية.

المراجع

أولاً - المراجع العربية:

- أسيري، عبدالرضا. (٢٠١٢). **النظام السياسي في الكويت: مبادئ وممارسات**. ط ١٢. الكويت: مطابع الوطن.
- الأنصاري، بدر محمد. (١٩٩٨). دراسة انتشار الحالات النفسية لدى الكويتيين في مرحلة ما بعد العدوان العراقي. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**. السنة ٢٣. العدد ٨٩ .
- بارون، خضر عباس. (١٩٩٣). الاضطرابات النفسية الجسيمة الناجمة عن العدوان العراقي عند المراهقين الكويتيين. **عالم الفكر**. ٢٢. ١. ص ص ١٩٨-٢٢٢
- البغدادي، أحمد. (١٩٩٤). **الشيخ عبدالله السالم. إنساناً.. ورجل دولة**. الطبعة ١. الكويت: دار قرطاس للنشر.
- الجاسم، يوسف. (٢٠٠٢). مناقشات منتدى التنمية. في: علي خليفة الكواري، معد ومحرر، **الخليج العربي والديموقراطية: نحو رؤية مستقبلية لتعزيز المساعي الديموقراطية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الخطيب، أحمد. (٢٠٠٧). **الكويت من الإمارة إلى الدولة. ذكريات العمل الوطني والقومي**. إشراف: غانم النجار. الطبعة ١. المغرب. المركز الثقافي العربي.
- الخطيب، أحمد. (٢٠٠٩). **الكويت: من الدولة إلى الإمارة. ذكريات العمل الوطني القومي**. إشراف: غانم النجار. الطبعة ١. المغرب. المركز الثقافي العربي.
- دستور دولة الكويت (١٩٦٢).
- الديين، أحمد. (٢٠١٢). ملامح من التاريخ السياسي في الكويت. الكويت. الطليعة.

- الديين، أحمد. (١٩٩٩). **ولادة دستور الكويت.** الطبعة ٢. الكويت: دار قرطاس للنشر.
- الرشيدي، بشير صالح. (١٩٩٤). الخريطة النفسية والاجتماعية للشعب الكويتي بعد العدوان العراقي. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.** السنة ١٩. العدد ٧٤. (٢٨٩-٣١٢).
- الرفاعي، يوسف هاشم. (١٩٩٦). **الأزمة الدستورية الأولى في حياة مجلس الأمة الكويتي.** ط١. الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع.
- الرميحي، محمد. (١٩٩٥). **الجذور الاجتماعية للديموقراطية في مجتمعات الخليج العربي المعاصرة.** ط٤. بيروت: دار الجديد.
- السعيدي، صالح. (٢٠١٠). **السلطة والتيارات السياسية في الكويت. جدلية التعاون والصراع.** ط١. الكويت: دار القبس.
- عبدالخالق، أحمد؛ المشعان، عويد. (١٩٩٨). المخاوف الشائعة لدى الأطفال والمراهقين الكويتيين ومدى تأثرها بالعدوان العراقي. **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.** السنة ٢٣. العدد ٨٩.
- العنجري، مشاري. (٢٠١٧). برنامج الصندوق الأسود. قناة الكوت الفضائية. الكويت. استرجعت في ٢/٧/٢٠١٧ من:
<https://www.youtube.com/watch?v=kkW7fWJp8xg>
- الغبرا، شفيق. (٢٠١١). **الكويت. دراسة في آليات الدولة والسلطة والمجتمع.** ط١. الكويت: مكتبة آفاق.
- الغبرا، شفيق. (٢٠١٦). برنامج "وفي رواية أخرى". التلفزيون العربي. استرجعت في ١٠/٨/٢٠١٧ من:
<https://www.youtube.com/watch?v=pCgTUHN5auM>
- الغزالي، صلاح. (٢٠٠٧). **الجماعات السياسية الكويتية في قرن ١٩١٠- ٢٠٠٧. الدستوريون - الإسلاميون - الشيعة - القوميون.** ط١. الكويت.

- المباركي، يوسف. (٢٠٠٨). **وقائع ووثائق دواوين الإثنين ١٩٨٦-١٩٩٠**. ط١. الكويت: مكتبة الكويت الوطنية.
- مجلس الأمة. حالات حل المجلس. استرجعت بتاريخ ٢٠١٨/٥/٥ من <http://www.kna.kw/clt-html5/run.asp?id=176>
- المديرس، فلاح. (١٩٩٩). **الجماعة السلفية في الكويت: النشأة والفكر والتطور (١٩٦٥- ١٩٩٩)**. ط١. الكويت: دار قرطاس للنشر.
- ناصر، شحاتة محمد. (٢٠١١). **سياسات النظم الحاكمة في البحرين والكويت والسعودية في التعامل مع المطالب الشيعية (٢٠٠٣- ٢٠٠٨)**. ط١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- النجار، غانم. (٢٠٠٠). **مدخل إلى التطور السياسي في الكويت**. ط٣. الكويت: دار قرطاس للنشر.
- النصف، سامي. (٢٠١٦). عبقرية الشيخ عبدالله السالم. العربية الحدث. ٢٠ أبريل ٢٠١٦. استرجعت في تاريخ ٢٠١٦/١١/٢٥ من <www.alarabiya.net/ar/politics/2016/04/20>
- النفيسي، عبدالله. (٢٠٠٩). **الكويت: الرأي الآخر**. ط١. لندن: دار الحكمة.
- النقيب، خلدون. (١٩٩٦). **صراع القبلية والديموقراطية: حالة الكويت**. ط ١. بيروت: دار الساقي.

ثانياً - المراجع الأجنبية:

- Herb, Michael. (2016). *The Origins of Kuwait's National Assembly*. Middle East Centre. Kuwait Program Paper Series 39. London School of Economic
- Salem, Paul. (2008). *Kuwait: Politics in a Participatory Emirate*. In: Marina Ottaway and Julia Choucaire- Vizoso, eds. "Beyond the Façade; Political Reform in the Arab World. Washington. D.C: Carnegie Endowment for International Peace.
- Tetreault, Mary Ann. (2000). *Stories of Democracy. Politics and Society in Contemporary Kuwait*. Columbia University Press.

Influencing Factors of the Development of the Kuwaiti Political Regime (1962-1992)

Dr. Faisal M. Abu Sulaib

Abstract:

Aim of the Study: This study attempts to analyze the influencing factors (internal and external) of the development of the political regime in Kuwait from the period of the establishment of the Kuwaiti constitution in 1962 until the return of the Kuwaiti parliament in 1992 following the liberation of Kuwait. It also seeks to analyze the interacting relation between the internal and external changes in developing the political regime. On the other side, it also tries to link political development with the influence of the external changes in the region.

Method of the Study: The study depends on systems analyzing methodology. David Easton, one of the pioneers of this methodology sees "Inputs", "Change Process" and "Output" are the main 3 elements of analyzing. "Inputs" are factors and changes (internal or external) that affect the political regime. "Change Process" is the response and interaction with those changes and factors while the "Outputs" represent the resolutions of the political regime in responding to those factors and changes. The study uses system analyzing methodology in observing and analyzing the effect of internal and external factors in developing the political regime in Kuwait. It also uses the history methodology which focuses on reviewing history incidents in the region that have affected the political development process in Kuwait during the subject study period. The most important among those were Arab Israeli War 1976, The Iranian Revolution 1979, Traq Iran War 1980-1988 and Iraq Invasion of Kuwait 1990.

Results of the Study: This study concluded that the development of the political regime in a small country like Kuwait was result of local, regional and international factors. The most important of which were: Arab Israeli War 1976 (Naksa' = The Setback), Kuwait 1967 Election Fraud Suspicion, Dissolution of Kuwait National Assembly 1976, Iran Revolution 1979, Iraq Iran War 1980-1988, Dissolution of Kuwait National Assembly 1986 and Iraq Invasion of Kuwait 1990. The study also found that the personality

element of the rulers in Kuwait has clear impact on the political development process. For instance, death of Sheikh Abdullah Al-Salem in 1965 had negative reflect on the democratic operation in Kuwait as frequent political crisis arose (Election Fraud 1967 and unvonstitutional Dissolution of the Nation la Assembly in 1976 & 1986) following the Sheikh death.

Keywords: Kuwait, Political Regime, Political Development.

د. فيصل مخيط أبوصليب، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة مانشستر في عام ٢٠٠٩، ويعمل حالياً أستاذًا مساعدًا بقسم العلوم السياسية بكلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت. الاهتمامات البحثية: العلاقات الدولية، النظم السياسية المقارنة.
(Drabusulaib@hotmail.com).